المركز المصري للدراسات الإقتصادية

ECES

The Egyptian Center for Economic Studies

الاقتصاد المصري:
التحديات الحالية والرؤية المستقبلية

مقدمة

- يهدف هذا العرض التقديمي إلى إلقاء الضوء على الظروف التي أحاطت بالاقتصاد المصري وأفضت إلى حدوث الأزمة، وكذلك أوجه القصور التي كان يعاني منها الاقتصاد وربما ساهمت في اندلاع الاضطرابات الاجتماعية.

- كما يهدف إلى تقييم الخسائر الاقتصادية في الآونة الأخيرة وتلك المتوقعة نتيجة الاضطرابات السياسية، ومن ثم طرح استراتيجية مستقبلية للاستفادة من الإصلاحات الحالية بغية تحقيق مستقبل أفضل للاقتصاد المصري.

نظرة عامة على الاقتصاد قبل 25 يناير:

ساعدت الإصلاحات الاقتصادية على تحفيز النمو الاقتصادي وأتاحت المجال للسياسات التحفيزية خلال الأزمة العالمية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

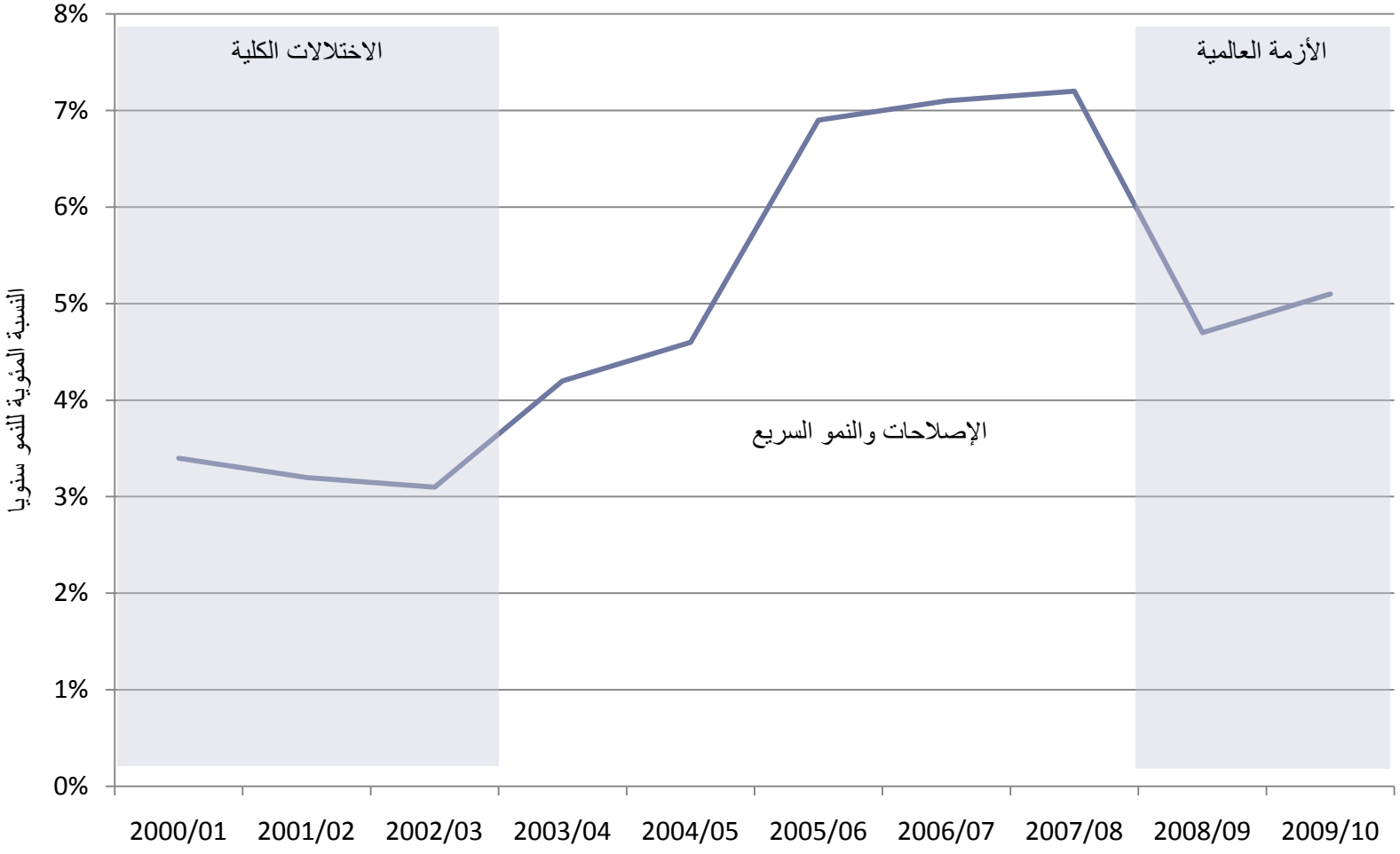

المصدر: صندوق النقد الدولي.

بدأ الاقتصاد يستعيد مستواه في عام 2010 ....

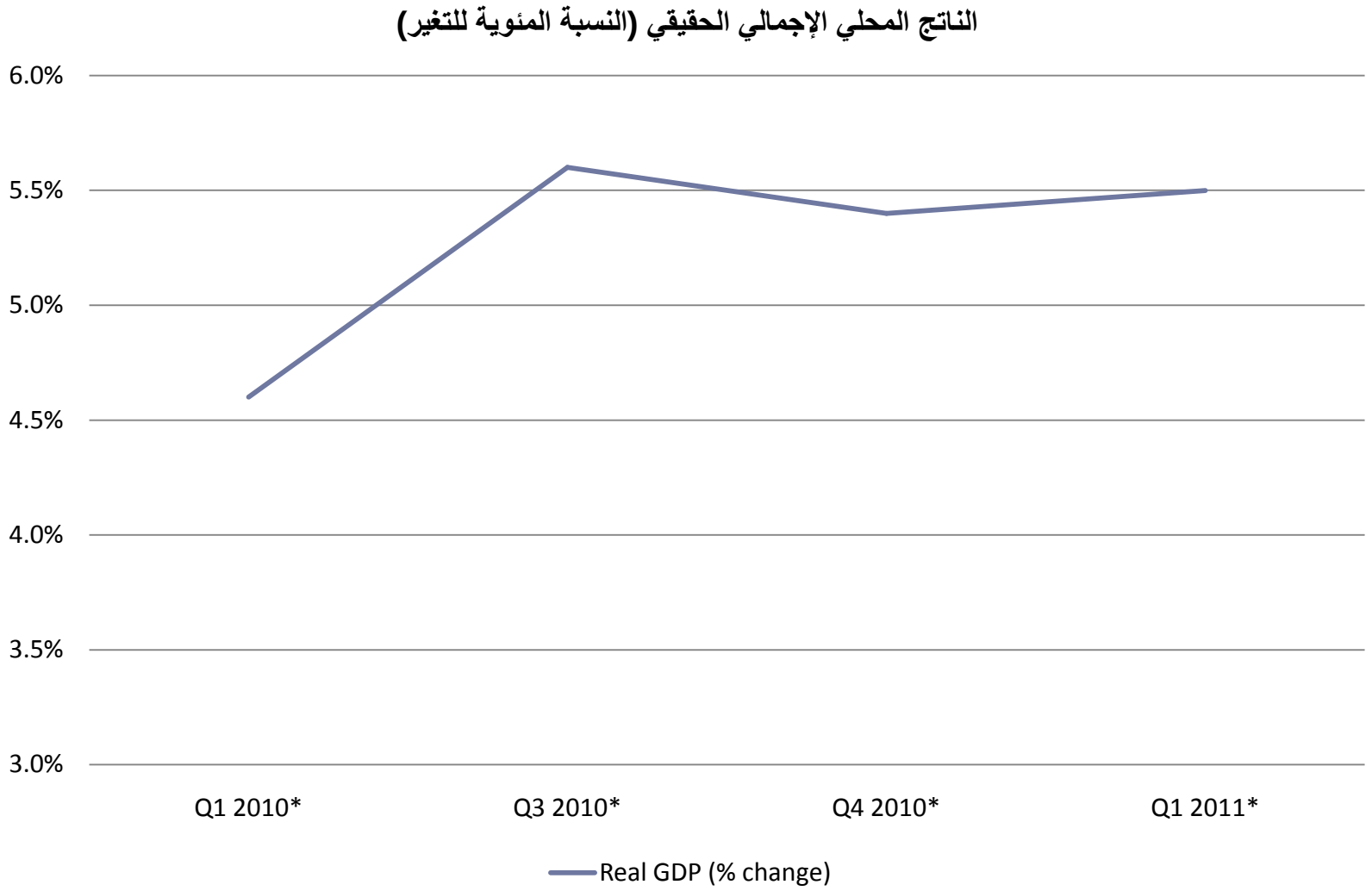

المصدر: وزارة المالية.

* بيانات مبدئية قد تتغير.

التضخم

- بلغ متوسط معدل التضخم السنوي قياسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين 11.8% في عام 2009/2010.
- شهد النصف الأول من عام 2010/2011 (يوليو-ديسمبر) حالة من الاستقرار النسبي في معدل التضخم الكلي (على أساس سنوي مقارن).
- ويُلاحظ رغم ذلك توافق معدلي التضخم الكلي والأساسي.
- ارتفع التضخم الأساسي الشهري من 7.1% إلى 9.7% خلال النصف الأول من عام 2010/2011، وذلك بفعل ارتفاع أسعار الأرز والدواجن وزيوت الطعام والسمن.

ارتفاع معدل التضخم الأساسي خلال النصف الأول من عام 2010/2011 نتيجة ارتفاع أسعار الأرز والدواجن وزيوت الطعام والسمن

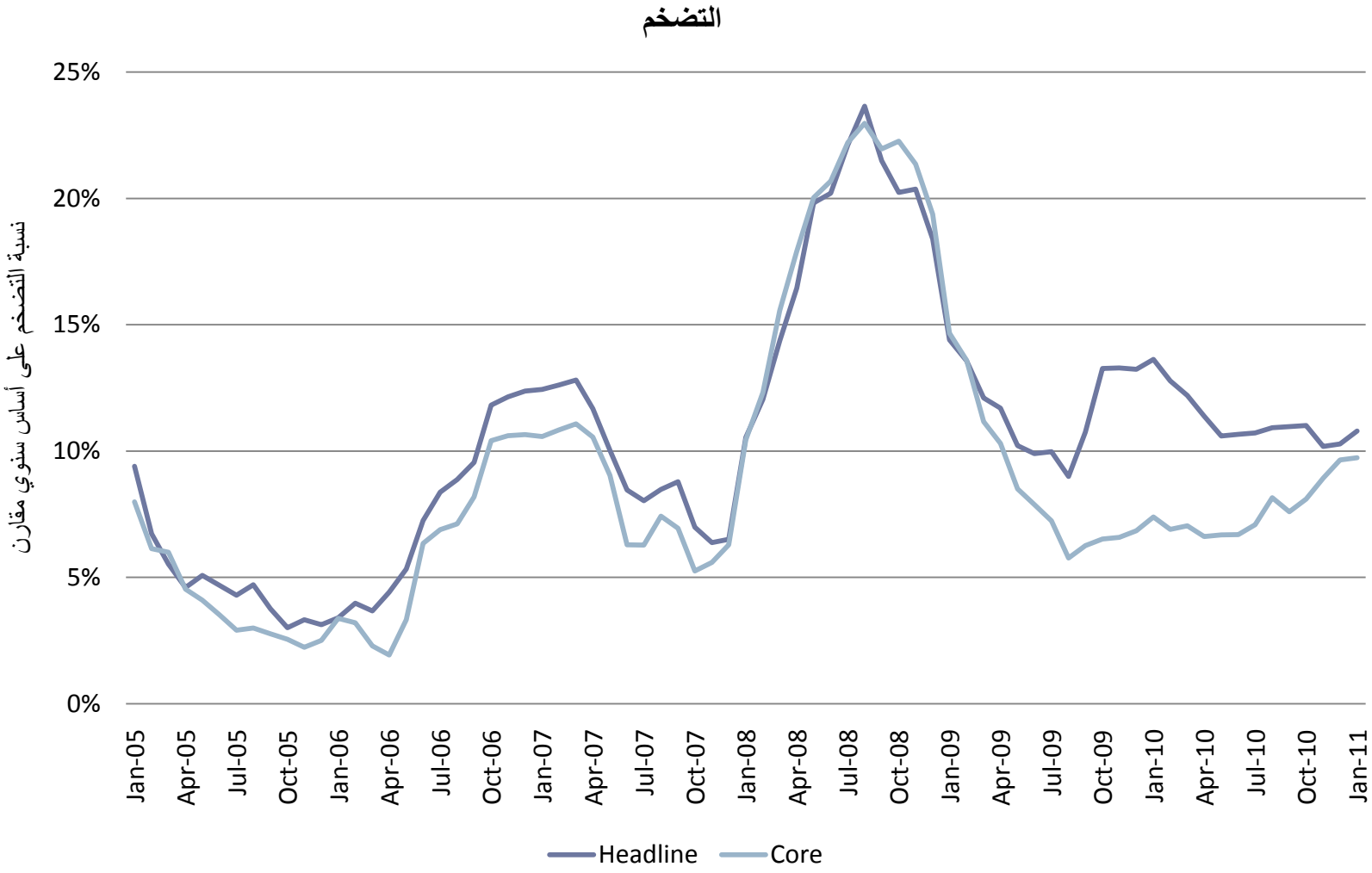

المصدر: البنك المركزي المصري.

مصادر النمو:

كان الاستهلاك المحلي الذي يتسم بالمرونة بمثابة المحرك الرئيسي للنمو ...

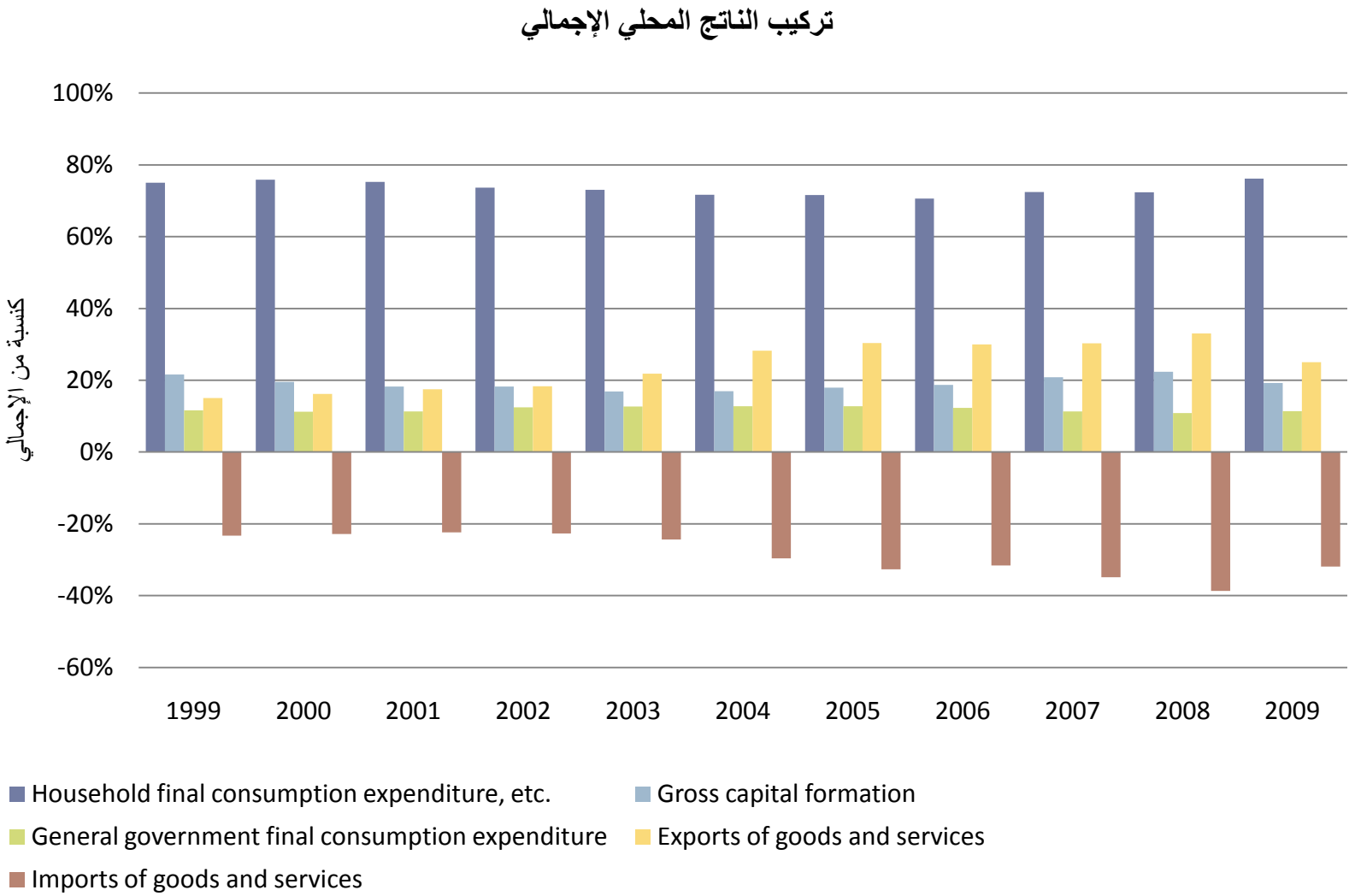

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

يدعمه في ذلك ارتفاع مساهمات الاستثمار والصادرات في النمو

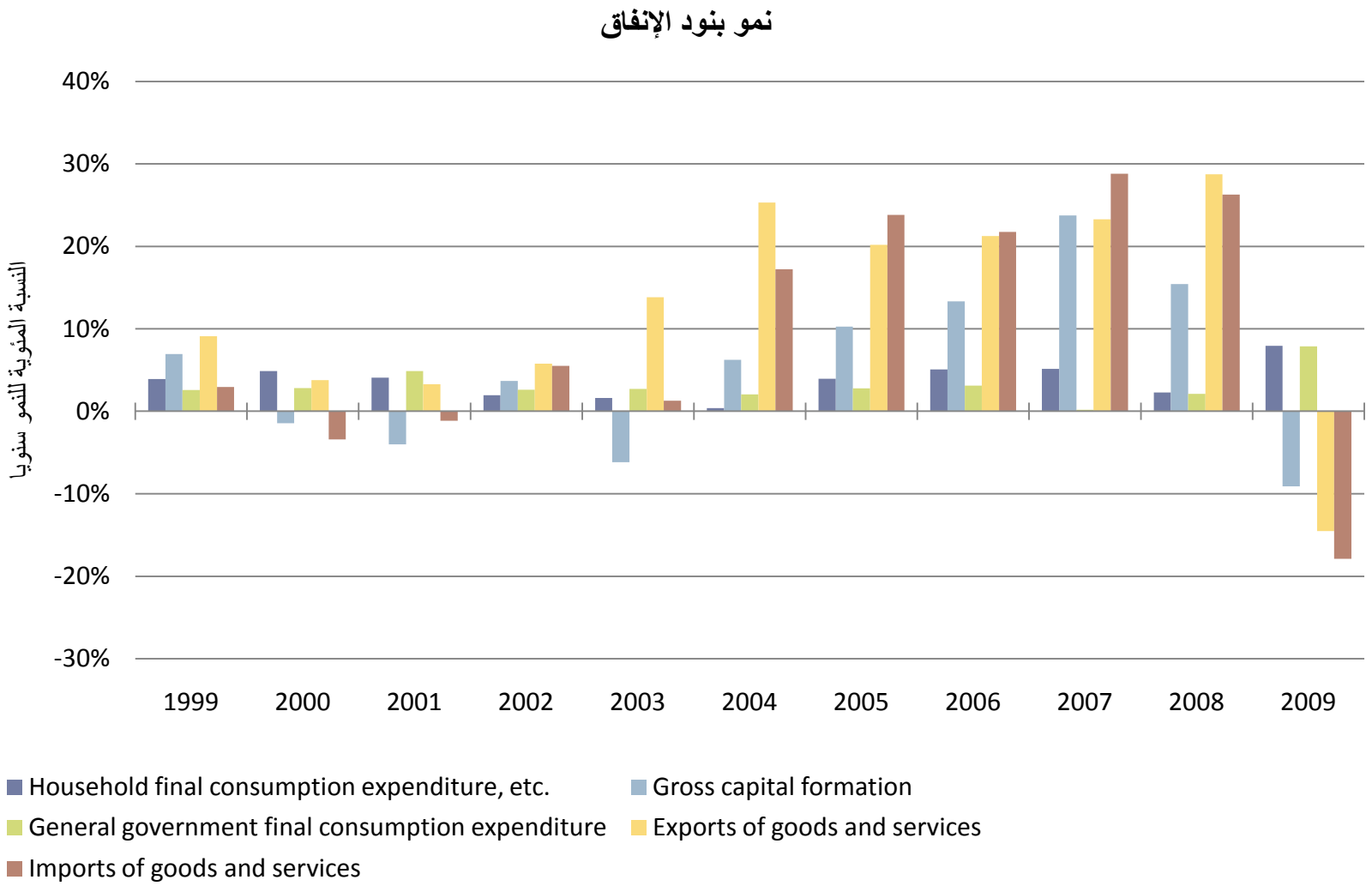

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

اتسم اتجاه الإيرادات بالعملة الأجنبية بالارتفاع

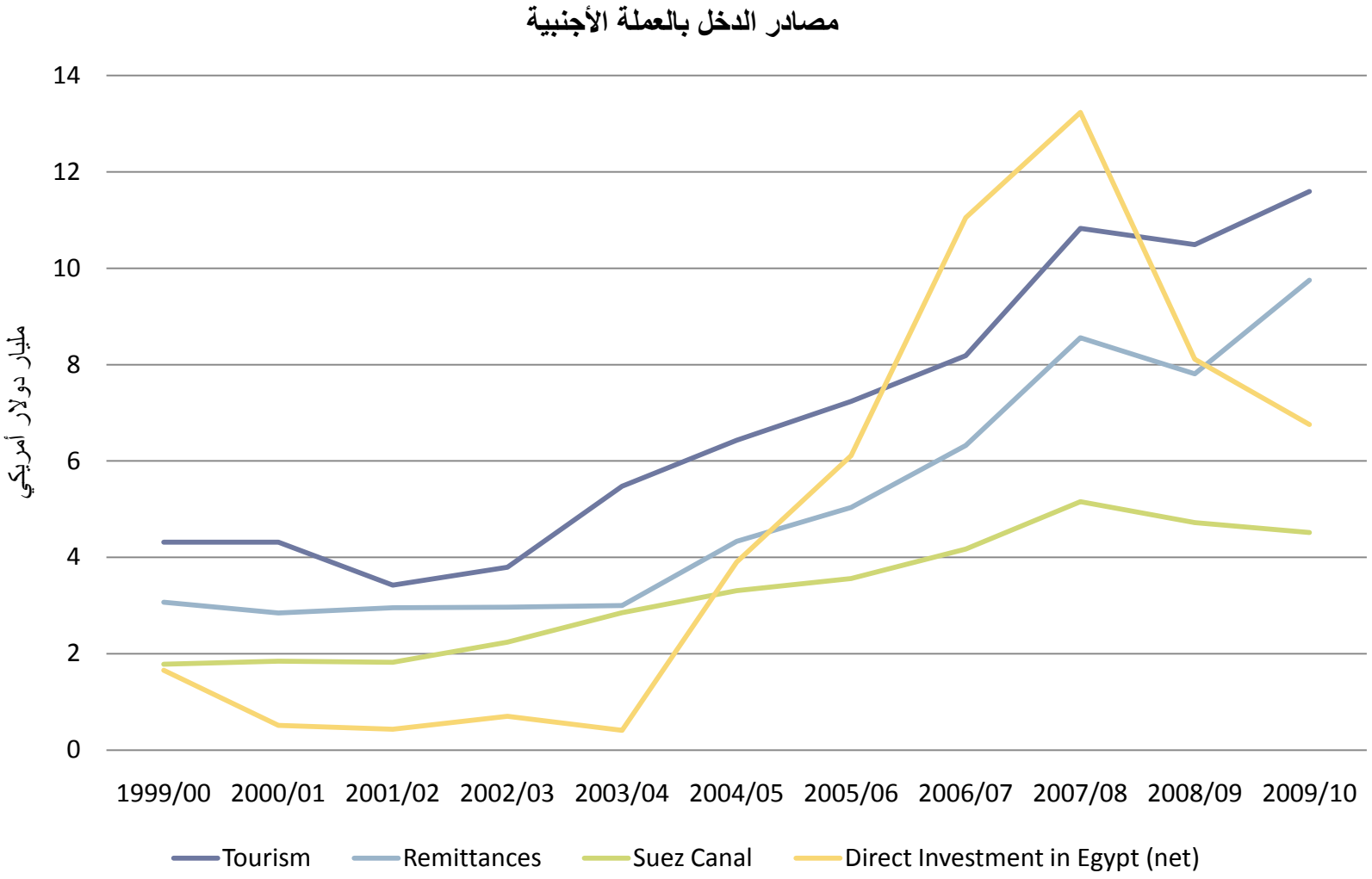

المصدر: وزارة المالية.

ارتفاع نسبة الإيرادات بالعملة الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي

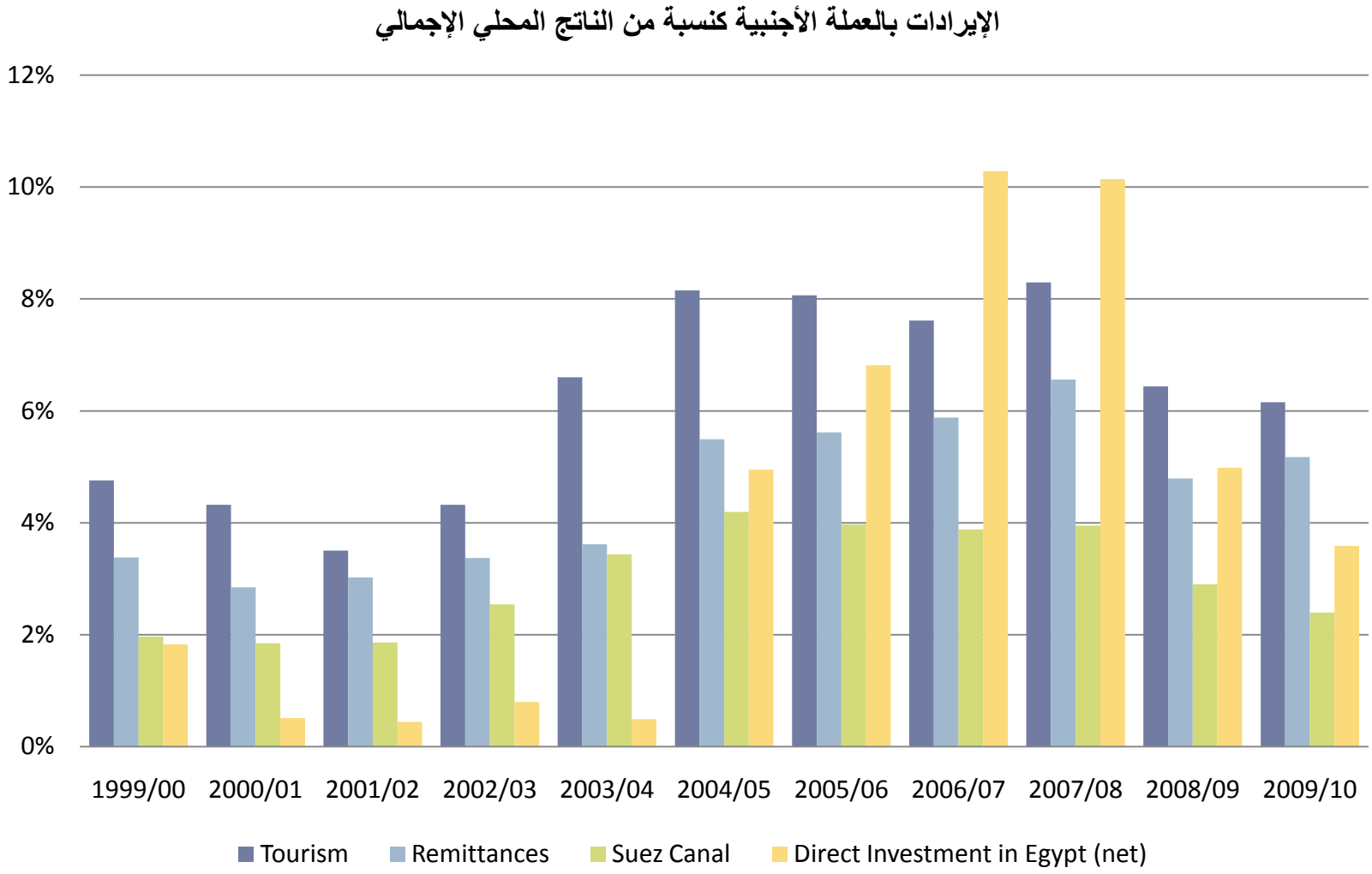

المصدر: البنك المركزي المصري.

السياسات المالية:

زيادة العجز المالي نتيجة الحزمة التحفيزية التي تم ضخها في الاقتصاد خلال فترة التباطؤ الاقتصادي

النمو في الناتج المحلي الإجمالي مقابل العجز في المالية العامة

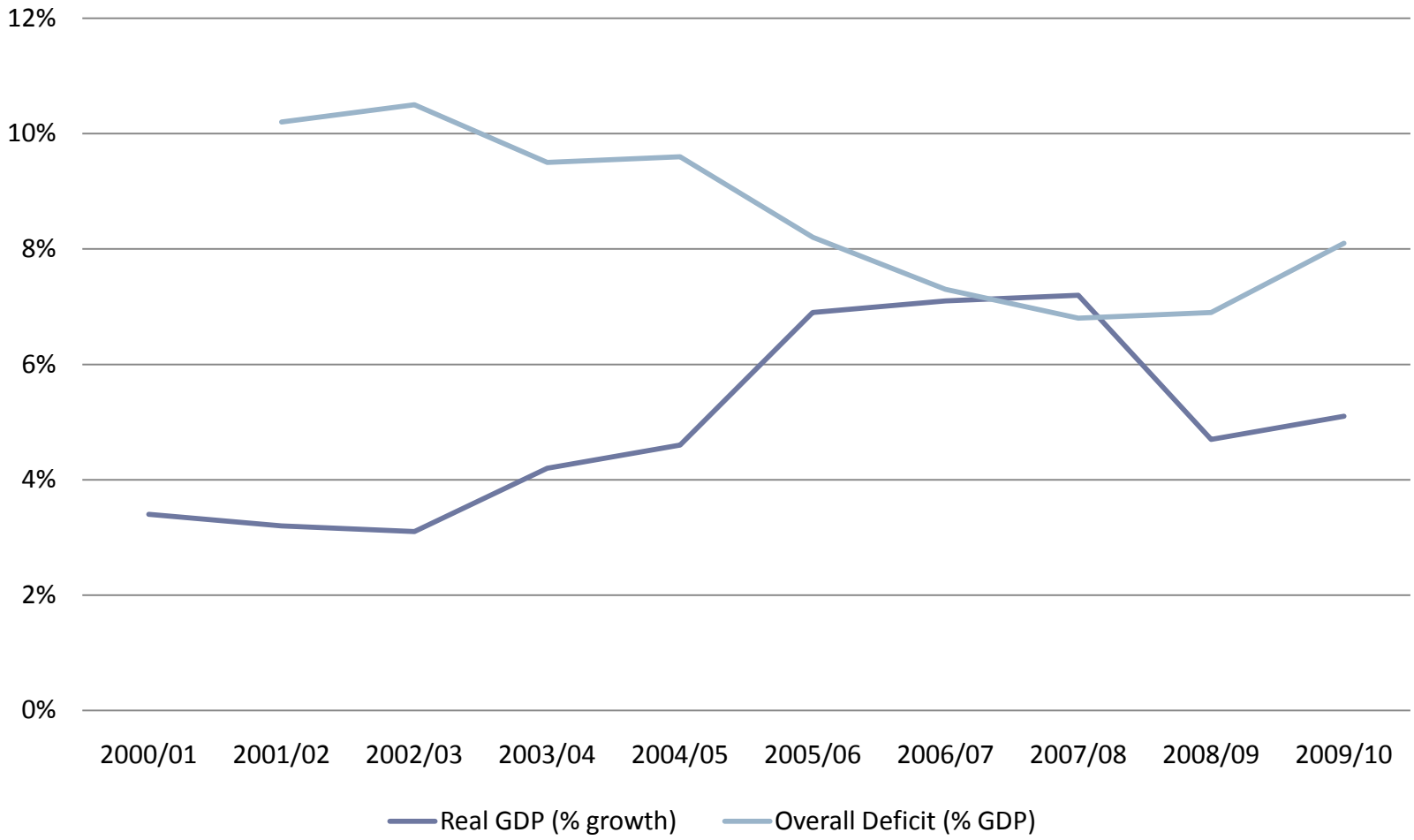

المصدر: وزارة المالية.

أدى اتساع العجز المالي إلى زيادة نسبة الدين العام على الرغم من تراجع الدين الخارجي

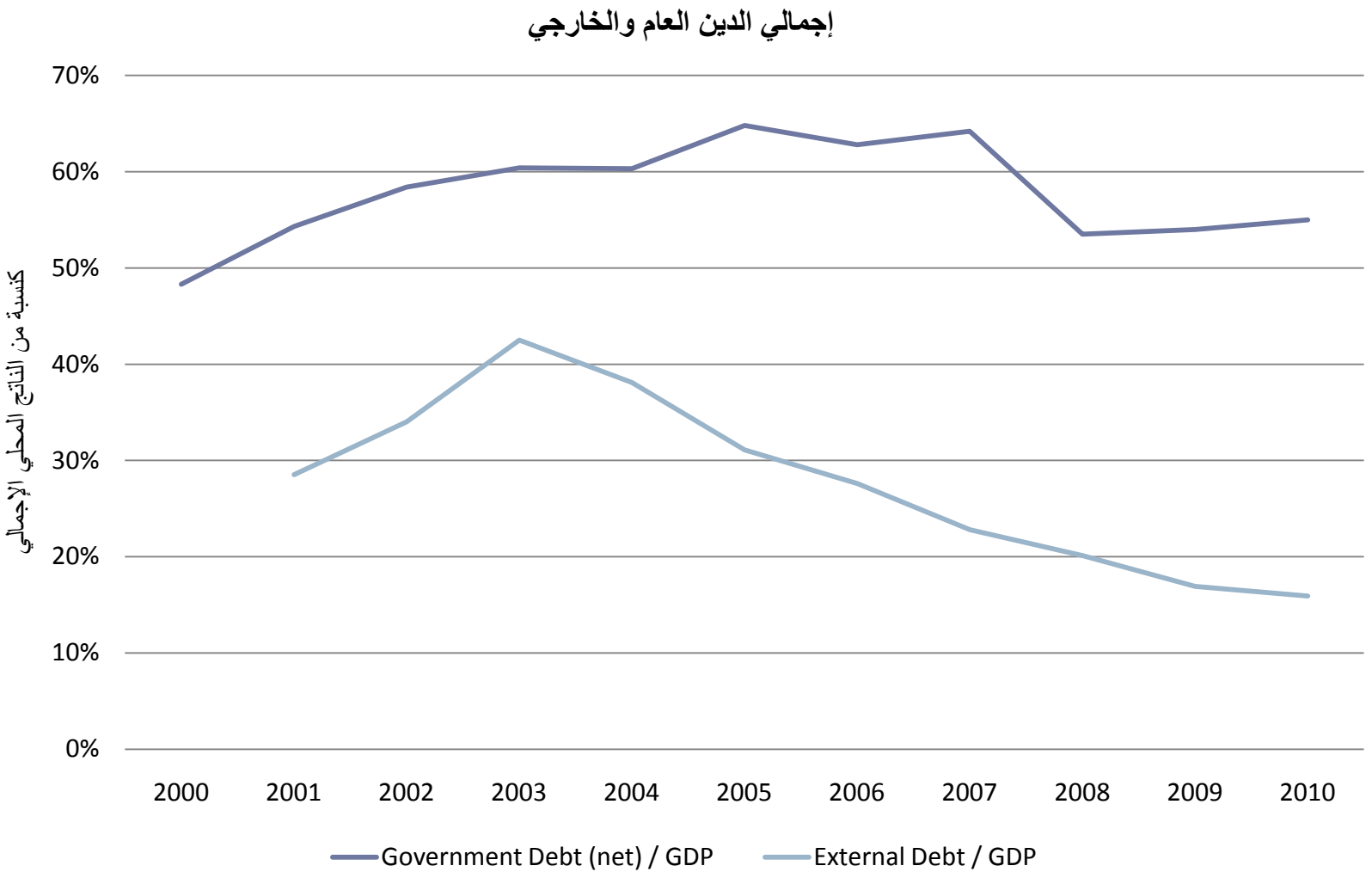

المصدر: البنك المركزي المصري.

اتسمت السياسة النقدية بالحيادية لاستدامة النمو من خلال استخدام أدوات غير تقليدية للسياسة النقدية بغية مواجهة الضغوط التضخمية المؤقتة

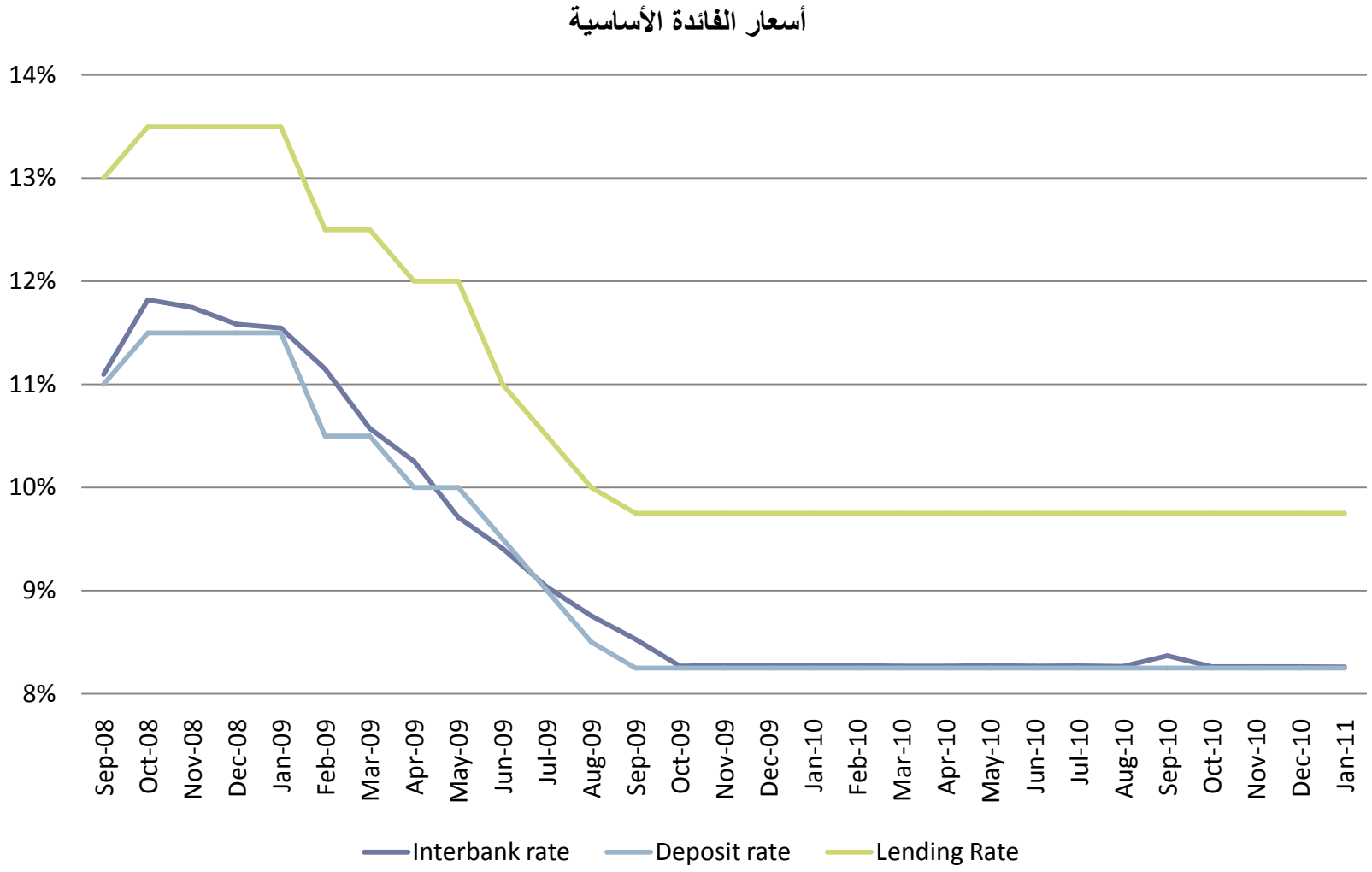

المصدر: البنك المركزي المصري.

هذا بالتزامن مع: تباطؤ الطلب على الائتمان الخاص مع ارتفاع الائتمان الموجه للحكومة

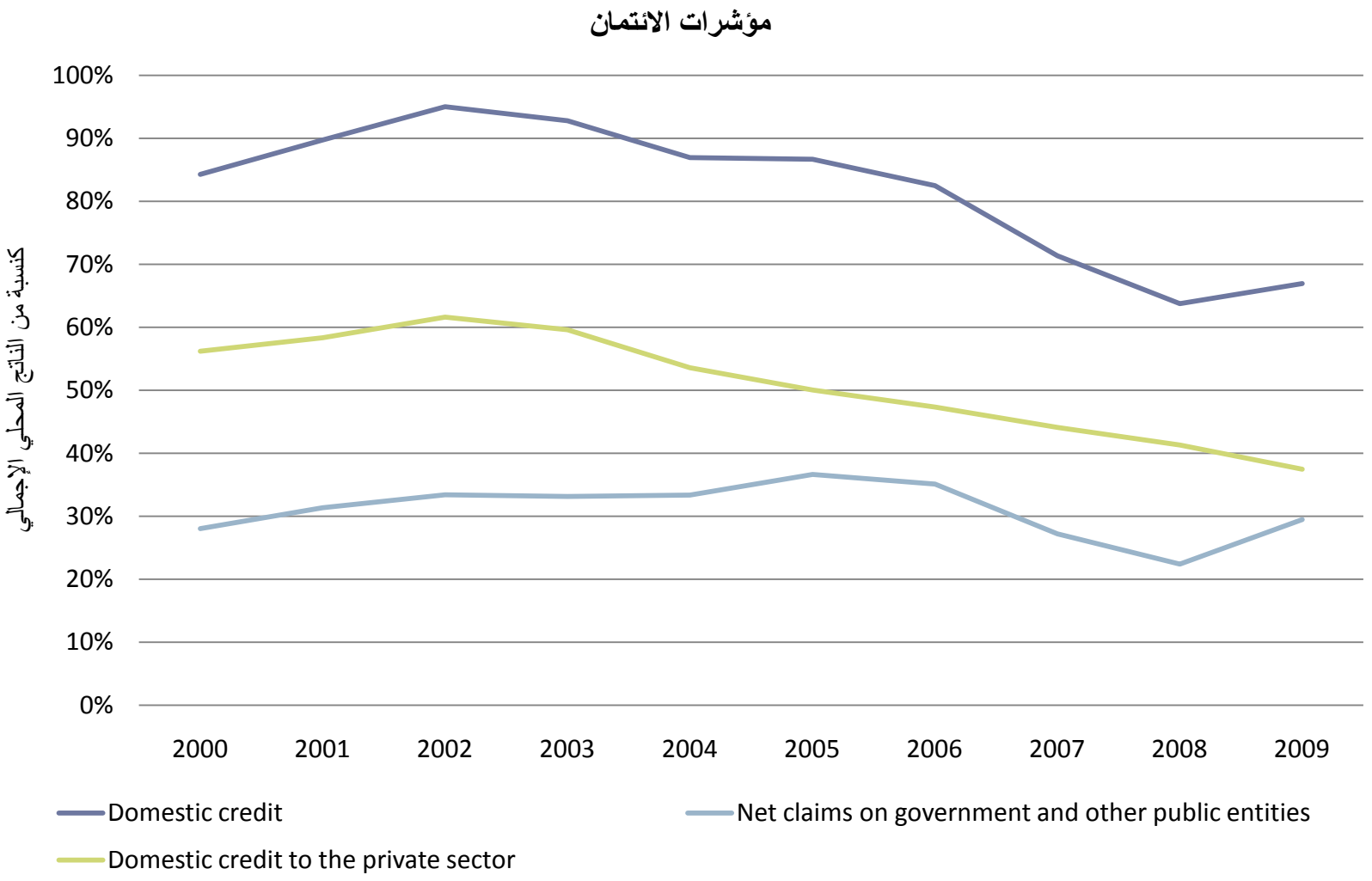

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية والبنك المركزي المصري.

وذلك برغم وفرة السيولة لدى النظام المصرفي

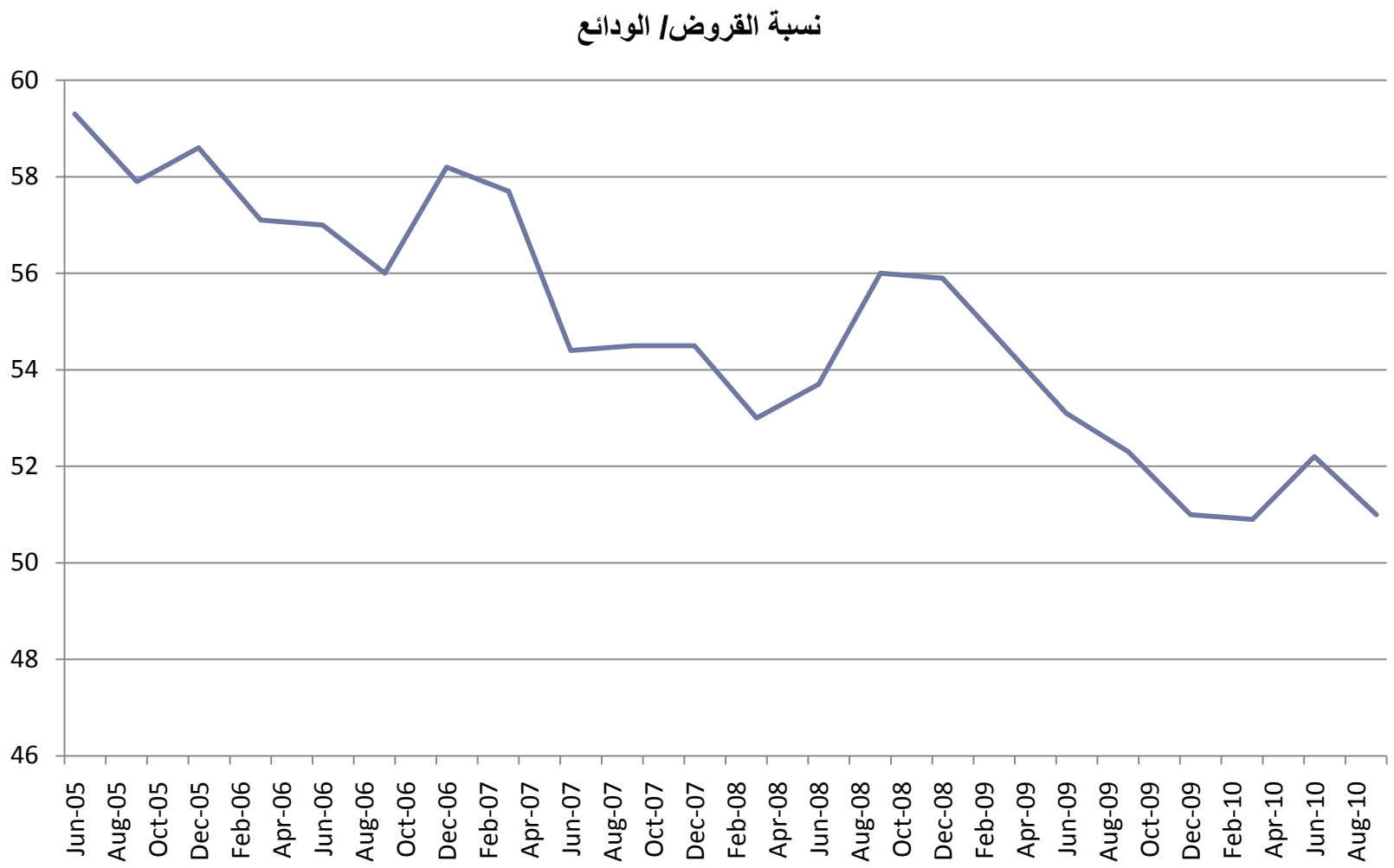

المصدر: البنك المركزي المصري.

ميزان المدفوعات:

اتسمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بتباطؤ التعافي في حين ارتفعت التدفقات الوافدة من صناديق الاستثمار بصورة ملموسة

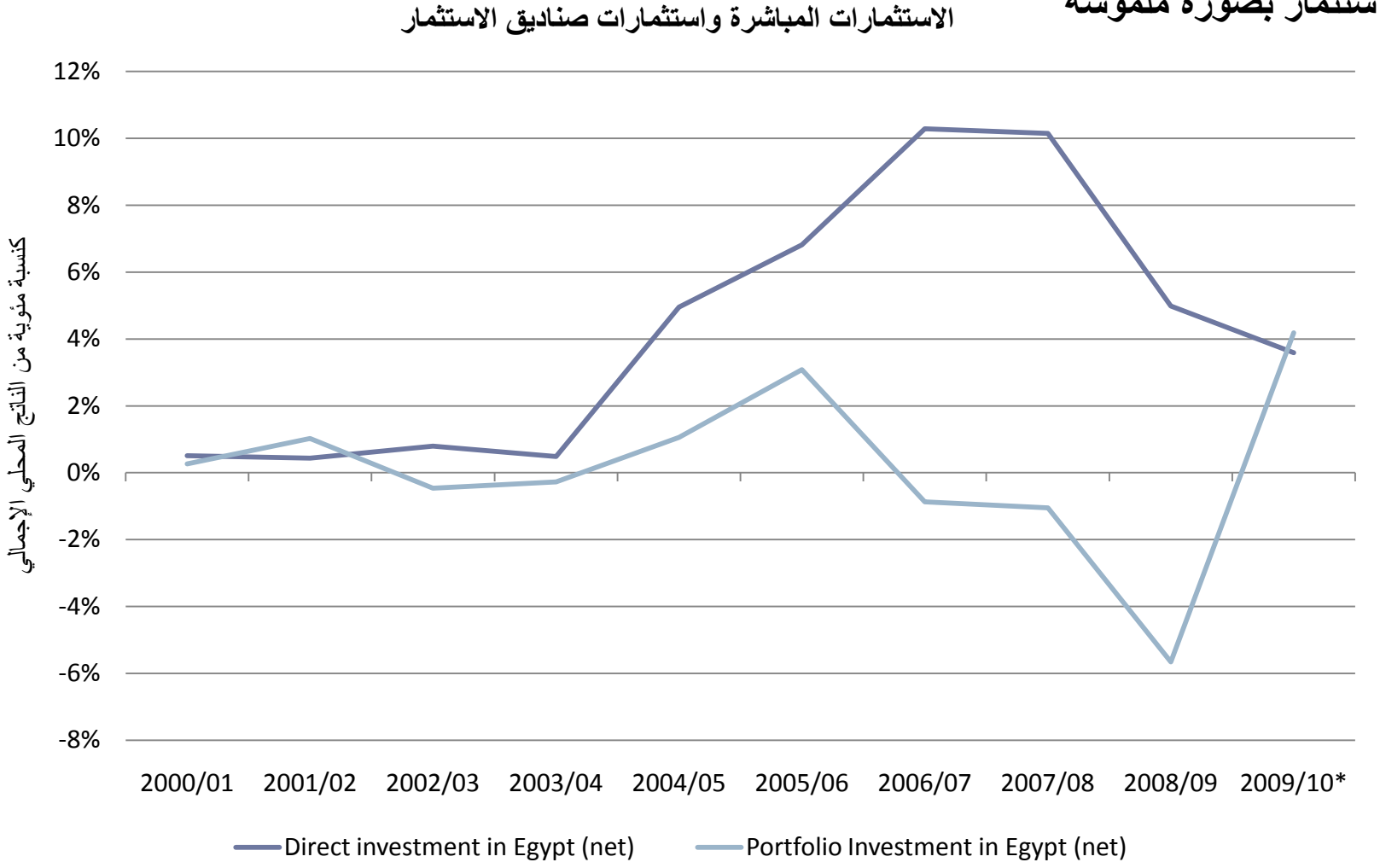

المصدر: وزارة المالية.

* نتائج أولية قد يتم تغييرها.

ساعد ارتفاع التدفقات المالية الوافدة على تمويل العجز في الحساب الجاري وساهم في بناء الاحتياطي من النقد الأجنبي

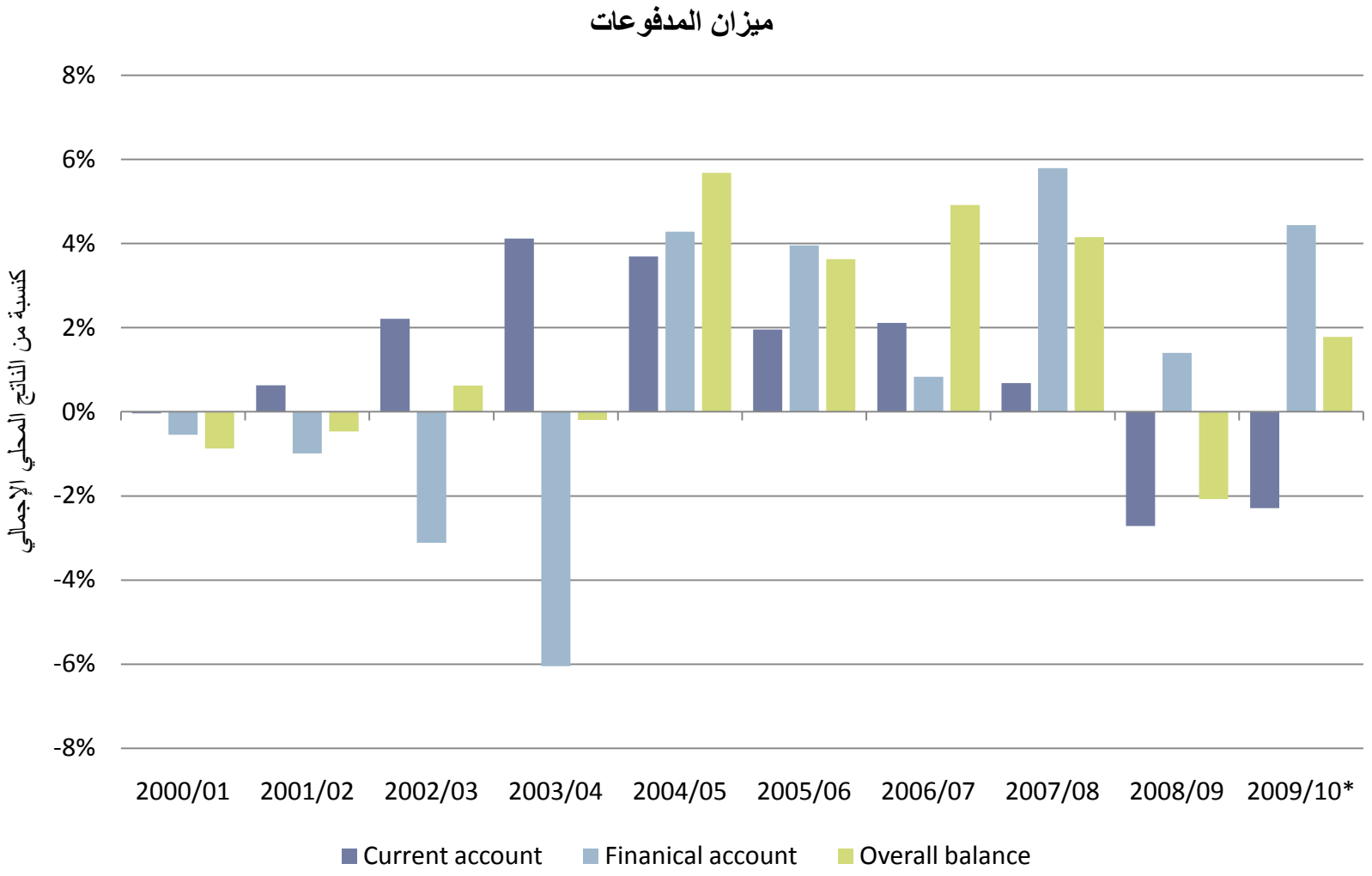

المصدر: وزارة المالية.

* نتائج أولية قد يتم تغييرها.

سوق العمل:

رغم ارتفاع معدلات النمو إلا أن عدم كفاية التعليم والجمود الهيكلي في سوق العمل أديا إلى تباطؤ نمو التشغيل مما نتج عنه ارتفاع معدلات البطالة وسوء الأحوال الاجتماعية

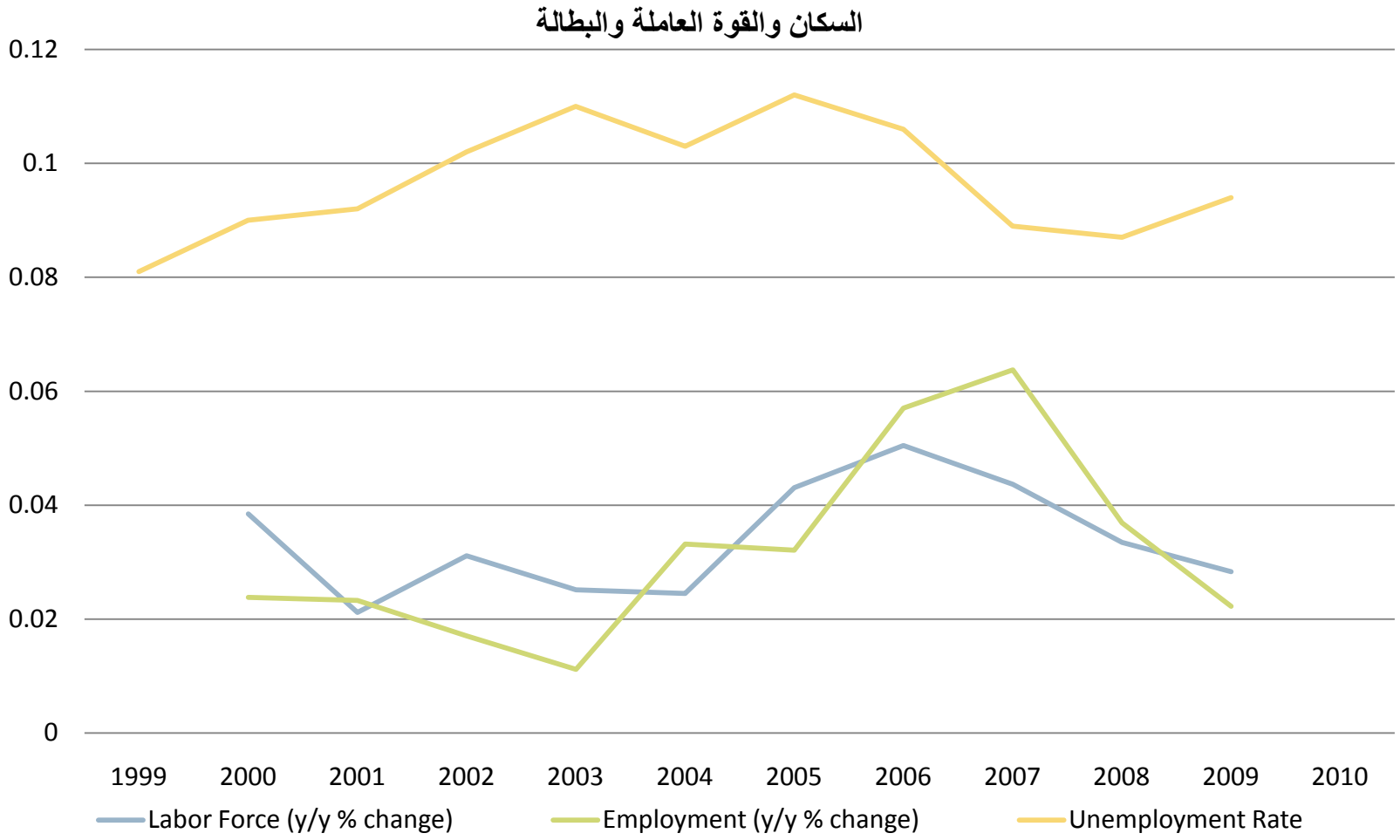

المصدر: البنك المركزي المصري.

ارتفاع معدلات عدم المساواة في الدخل والفقر الشديد

2005	2000	
18.46	19.37	نسبة الفقراء الذين يعيشون في مصر على 2 دولار يومياPPP (من السكان)
27.62	28.34	نسبة دخل الشريحة العشرية الأعلى
3.85	3.88	نسبة دخل الشريحة العشرية الأدنى
41.46	42.1	نسبة دخل أعلى 20% من السكان
8.96	8.95	نسبة دخل أدنى 20% من السكان
32.14	32.76	مؤشر GINI

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية.

الاضطرابات السياسية والاجتماعية الأخيرة والتبعات الاقتصادية المترتبة عليها

- كان عام 2010 مليئا بالأحداث بالنسبة لمصر، ثم اختتم بانتخابات برلمانية مثيرة للجدل أدت إلى تصاعد السخط الشعبي حول "أزمة الشرعية" وإدعاءات بتزوير الانتخابات.
- اشتعلت انتفاضة عارمة في جميع أنحاء البلاد بدءا من يوم 25 يناير واستمرت الاحتجاجات على عدم الإصلاح السياسي وعدم العدالة الاجتماعية حتى بعد تنحي الرئيس السابق محمد حسني مبارك والذي استمر في السلطة لثلاثين عاما.
- لاقت الثورة الشعبية ردود فعل جيدة على المستويين الداخلي والدولي حيث إن التحول سوف يؤهل البلاد لإجراء تعديلات دستورية.
- كان للاضطرابات السياسية وما صاحبها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي نتيجة حظر التجول وإغلاق الأعمال.

الخسائر الاقتصادية

- من شأن الآثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد تقويض أداء النمو إلى 2.5% للعام المالى 2010/2011.
- هبطت البورصة وتم إيقاف كل التعاملات بها بعد أن شهدت خسائر كبيرة مما استدعى إغلاقها في 28 يناير.

- هبط المؤشران الرئيسيان للبورصة المصرية (EGX30 وEGX100) بنسبتي 10.5% و14%.
- قامت عدة مؤسسات للتصنيف الائتماني بخفض ترتيب مصر:
  - مؤسسة موديز: Ba1 → Ba2
  - مؤسسة ستاندرد آند بورز: BBB-/A- → BB+/B
  - فيتش: من مستقر إلى سلبي

الخسائر الكبيرة في عام 2011 أطاحت بالمكاسب التي تحققت في عام 2010

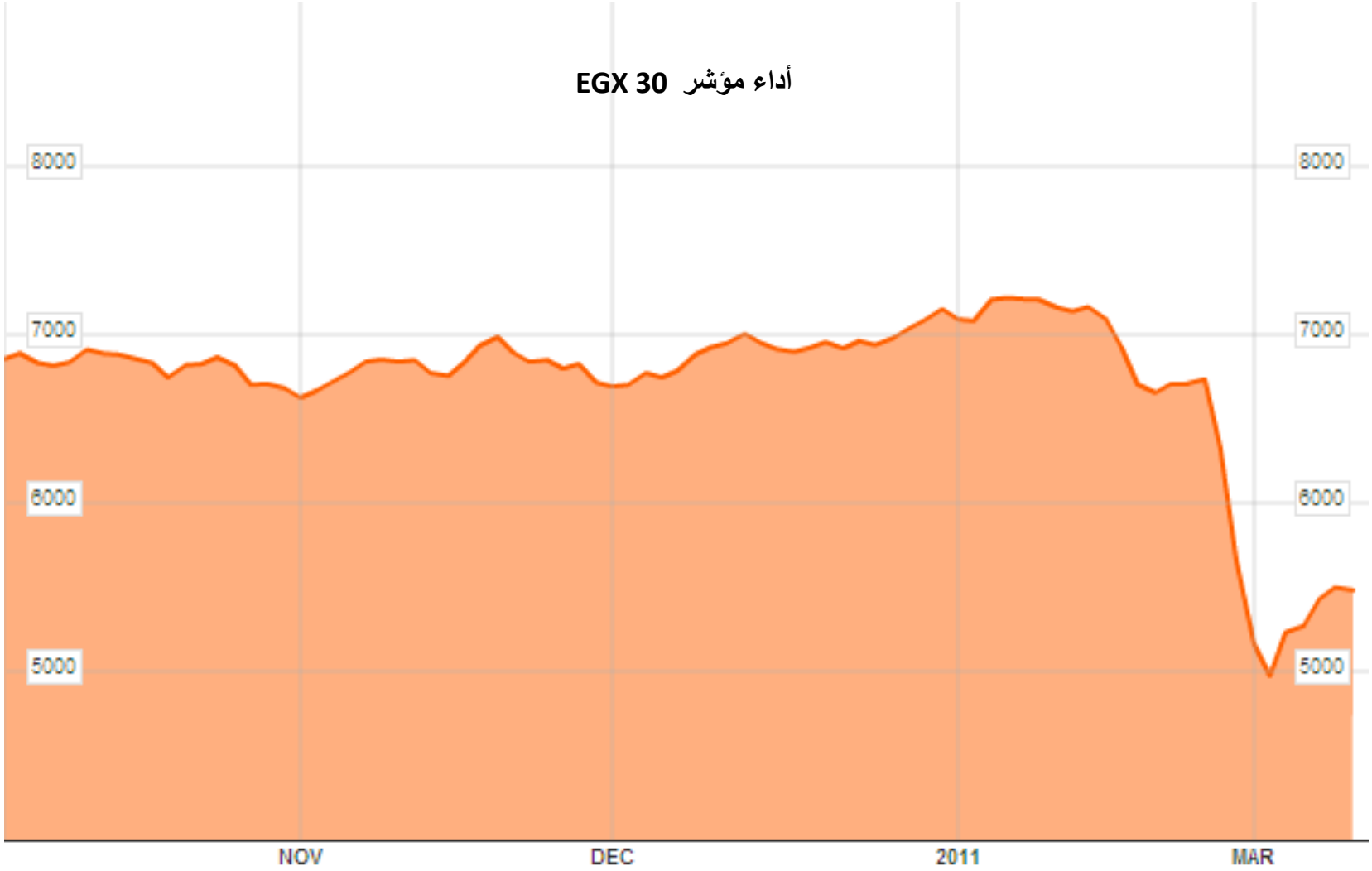

المصدر: Bloomberg .

تعطل النشاط الاقتصادي

- من المتوقع أن تؤثر حالة عدم اليقين المستمرة بصورة شديدة على النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2011.
- سوف يتم على الأرجح تأجيل أجندة الإصلاح الاقتصادي وخطط الاستثمار الأجنبي حيث انخفض حجم الاستثمار الأجنبي من 6,8 مليار دولار إلى 2 مليار لعام 2011\2010 ومن المتوقع أن يزيد إلى 2,5 مليار دولار للسنة المالية 2012\2011.
- ولكن قد يعود النمو إلى مستواه خلال العام المالي القادم في حالة عودة الاستقرار حيث من المتوقع أن يزيد من 2,6% إلى 3,2% لعام 2012\2011.

التأثير على الطلب المحلي

- ظهرت الآثار السلبية الأخرى للاضطرابات السياسية في صورة انخفاض الطلب المحلي.
- تقويض الاستهلاك الخاص والاستثمار نتيجة تعطل النشاط الاقتصادي بشكل مؤقت وحالة عدم اليقين.
- هذا التأثير السلبي الأخير سوف يستمر لحين عودة الاستقرار.

المؤشر	2010\2009 فعلى	2011\2010 متوقع	2012\2011 مشروع موازنة
معدل الاستثمار المحلى	%18,9	%15,4	%14,9
معدل الادخار المحلى	%14,1	%10,8	%9,6
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	6,8	2,0	2,5

استجابة سياسة المالية العامة

- فرضت المخاوف بشأن عدم العدالة تبني سياسة مالية توسعية خلال عام 2010/2011 وذلك للتخفيف من الآثار الاقتصادية المترتبة على الاضطرابات السياسية.
- من المتوقع اتساع حجم العجز الكلي في الموازنة العامة خلال عام 2010/2011 مقارنة بالعجز الحالي المقدر بنحو 7.9%.
- سوف تؤدي زيادة الإنفاق على بنود الدعم والأجور والمرتبات والتعويضات عن الخسائر بالإضافة إلى انخفاض كبير في الإيرادات نتيجة التباطؤ إلى زيادة العجز بنسبة 25%.

المؤشر نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي	2010\2009 فعلى	2011\2010 متوقع	2012\2011 مشروع موازنة
نسبة الإيرادات	%22,21	%20,74	%22,31
نسبة المصروفات	%30,32	%29,98	%32,86
نسبة العجز الكلي	%8,12	%8,64	%10,88

بعد التوجه لضبط أوضاع المالية العامة أدت الحزم التحفيزية والاجتماعية إلى اتساع العجز المالي

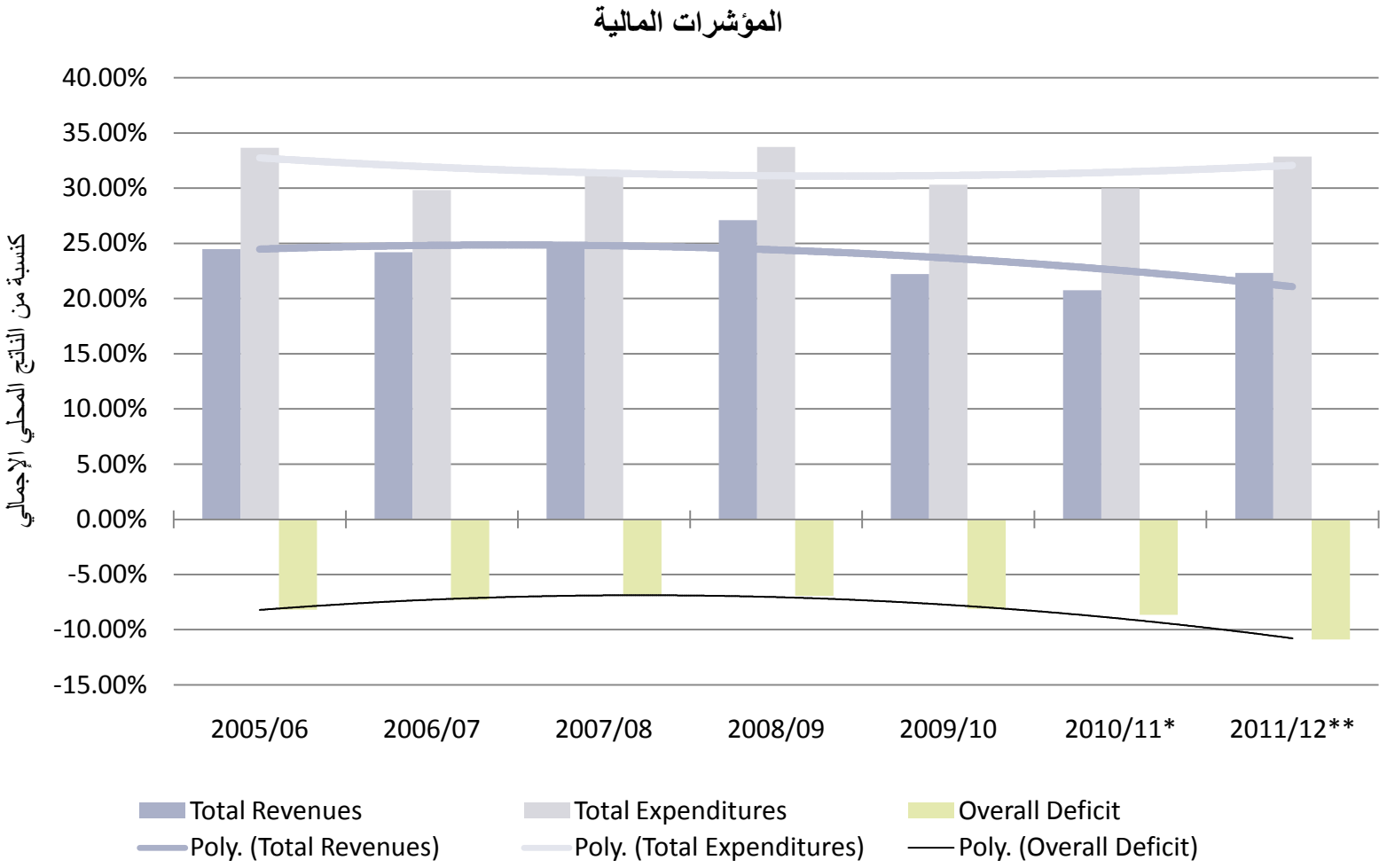

المصدر: وزارة المالية.
*البيانات من واقع الموازنة العامة بعد مصادقة مجلس الشعب عليها.
**بيانات مشروع موازنة.

ارتفاع الإنفاق على بنود الدعم والأجور والمرتبات ومدفوعات الفائدة بصورة مطردة بما يمثل نحو 75% من إجمالي الإنفاق

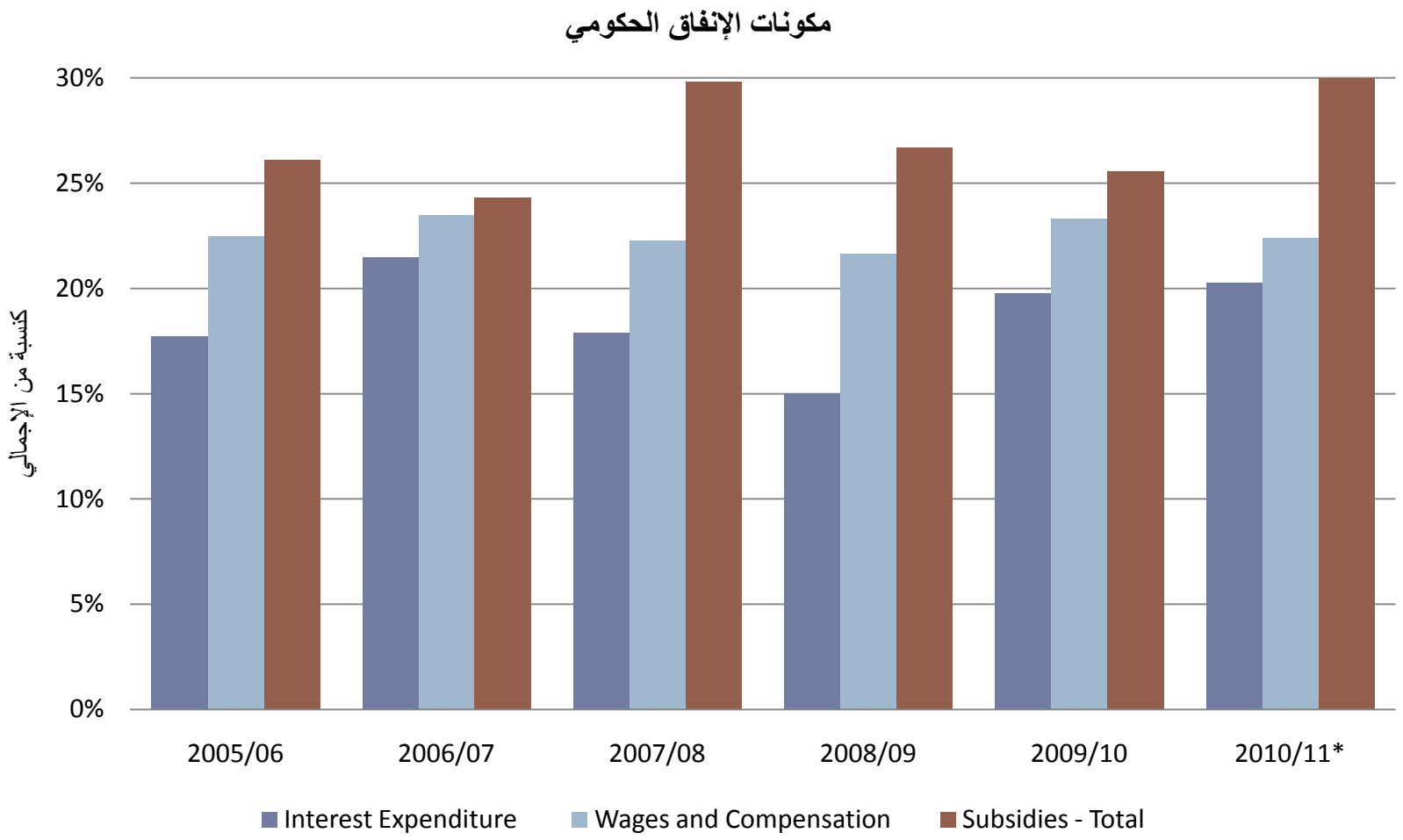

المصدر: وزارة المالية.
* البيانات من واقع الموازنة العامة بعد مصادقة مجلس الشعب عليها.

تقلص الإيرادات بصورة ملموسة في حين تزايدت النفقات

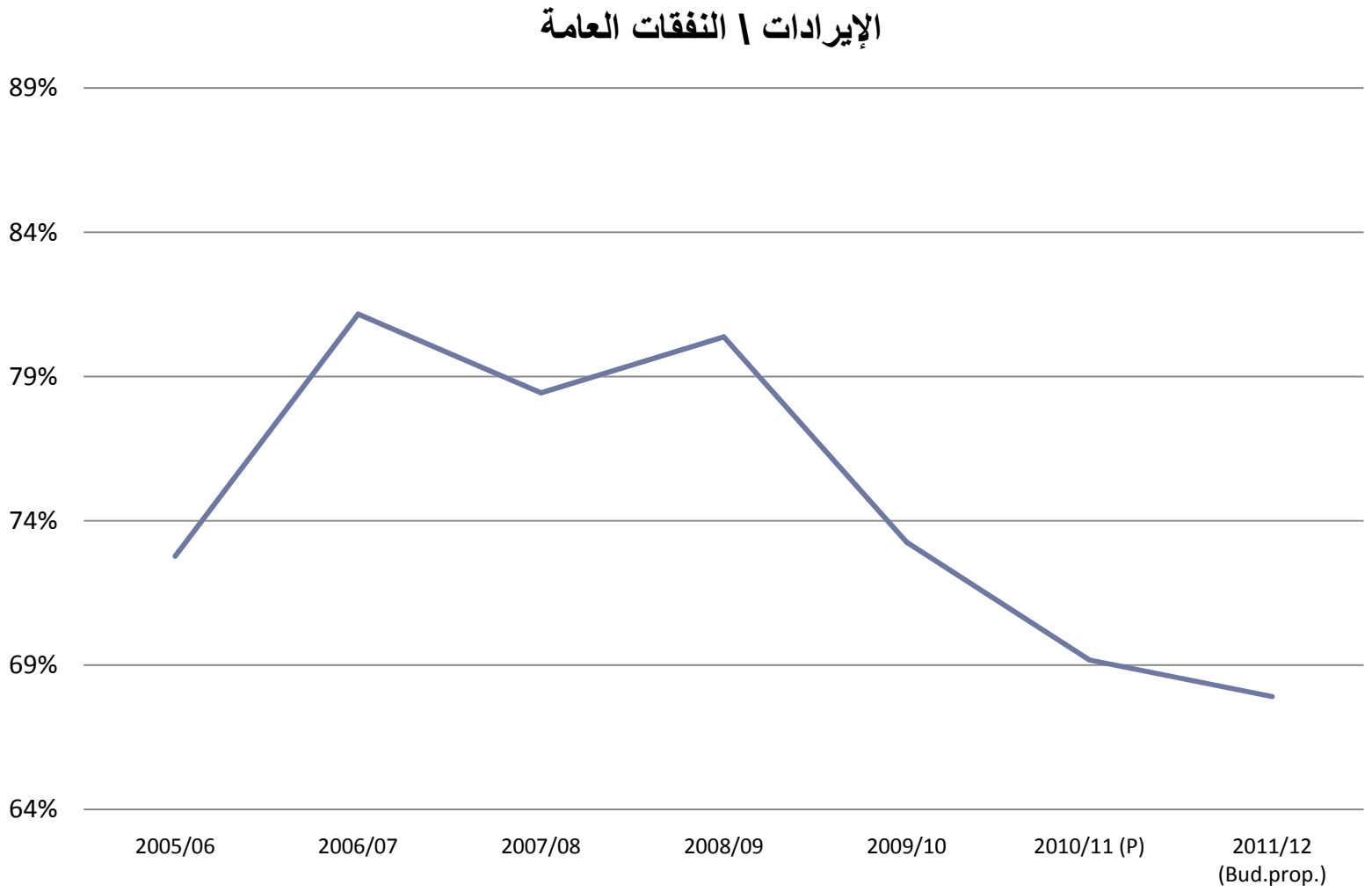

المصدر: وزارة المالية.
* البيانات من واقع الموازنة العامة بعد مصادقة مجلس الشعب عليها.

الموازنة الحالية لا تعالج هذه المخاوف المالية

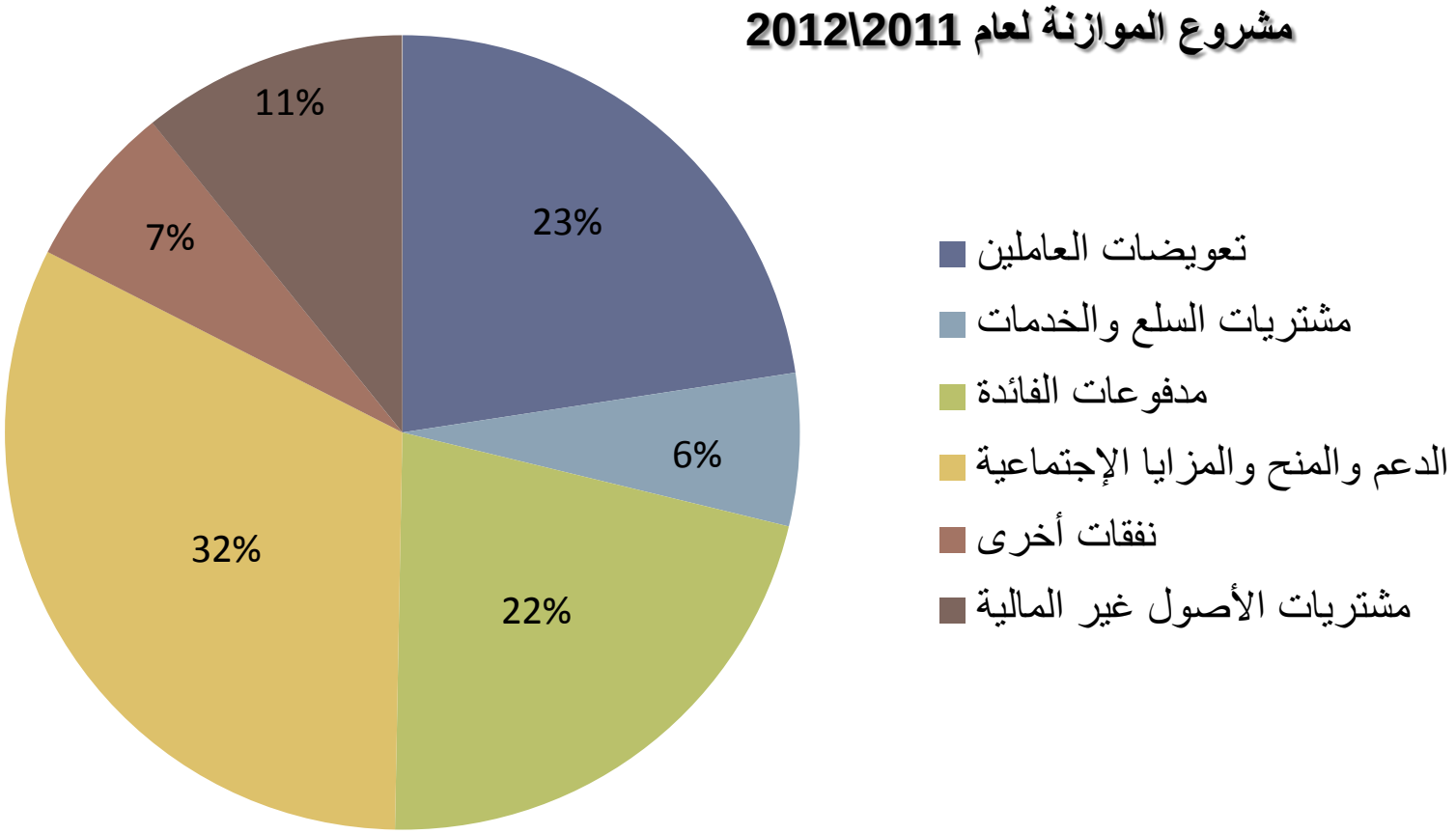

المصدر: وزارة المالية.

من المتوقع اتساع حجم العجز الكلي في الموازنة بصورة كبيرة

مليون جنيه	2006/2007	2007/2008	2008/2009	2009/2010	2010/2011 الموازنة	2010/2011 توقعات	التغير	نسبة التغير	2011/2012 مشروع الموازنة
إجمالي الإيرادات	180,215	221,404	282,505	268,114	285,810	279,749	(6,061)	-2.1%	350,300
إجمالي الإنفاق	222,029	282,290	351,500	365,987	403,168	424,064	20,896	5.2%	515,887
الأجور والمرتبات	52,153	62,839	76,147	85,369	95,309	109,605	14,296	15.0%	116,497
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	58,442	92,371	127,033	102,974	116,616	118,216	1,600	1.4%	166,223
نفقات أخرى									34,693
العجز المالي الكلي	54,697	61,122	98,038	98,038	109,076	136,033	26,957	24.7%	170,800
العجز المالي الكلي/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	7.3%	6.8%	6.9%	8.1%	7.9%	10%			10.88%

المصدر: وزارة المالية.

القطاع الخارجي

- من المتوقع أن يتفاقم العجز في الحساب الجاري لمصر خلال عام 2010/2011.
- خسارة جزء كبير من الإيرادات بالعملة الأجنبية بسبب انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع التدفقات الرأسمالية.
- هبوط بدرجة معنوية في الصادرات التجارية وخسارة في إيرادات السياحة.

المؤشرات (مليار دولار)	الربع الثالث 2010\2009	الربع الثالث 2011\2010
العجز في الحساب الجاري	6.6	5.1
صادرات البترول	2.1	2.8
متوسط سعر مزيج السويس (بترول)	72.5 $	98.6 $
صادرات غير بترولية	3.4	3.4
نصيب الصادرات غير البترولية من إجمالي الصادرات	62.1	54.6
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.7	-0.2

القطاع الخارجي

- من شأن انخفاض التحويلات المالية من العاملين بالخارج نتيجة الاضطرابات في البلدان العربية المجاورة فضلا عن ارتفاع مدفوعات الفائدة على الدين العام أن يؤديا إلى تفاقم العجز بصورة أكبر.

المؤشرات (مليار دولار)	الربع الثالث 2010\2009	الربع الثالث 2011\2010
إجمالي التحويلات	2806.8	2828.5
التحويلات الخاصة	2815.9	2774.5
التحويلات الرسمية	-9.1	54
معدل نمو السياحة	%18.8	%33.0-

سعر الصرف

- أدت الخسارة في الإيرادات بالعملة الأجنبية وارتفاع حجم التدفقات الخارجة إلى إضعاف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي فانخفض إلى 5.96 جنيه للدولار في 7 فبراير.
- مازال سعر صرف الجنيه منخفضا مقارنة بما قبل الأزمة وبالمتوسط خلال الستة أعوام السابقة.

سعر الصرف	يوليو-10	أغسطس-10	سبتمبر-10	أكتوبر-10	نوفمبر-10	ديسمبر-10	يناير-10	فبراير-10	مارس-10
الدولار	5.685	5.681	5.690	5.715	5.744	5.785	5.797	5.884	5.918
الإسترليني	8.771	8.997	8.950	9.140	9.256	9.116	9.081	9.409	9.540
اليورو	7.331	7.418	7.498	8.007	7.931	7.718	7.696	7.967	8.265

منذ بداية عام 2011، انخفض الجنيه المصري بنحو 5% تقريبا مما أدى إلى زيادة تكلفة الواردات

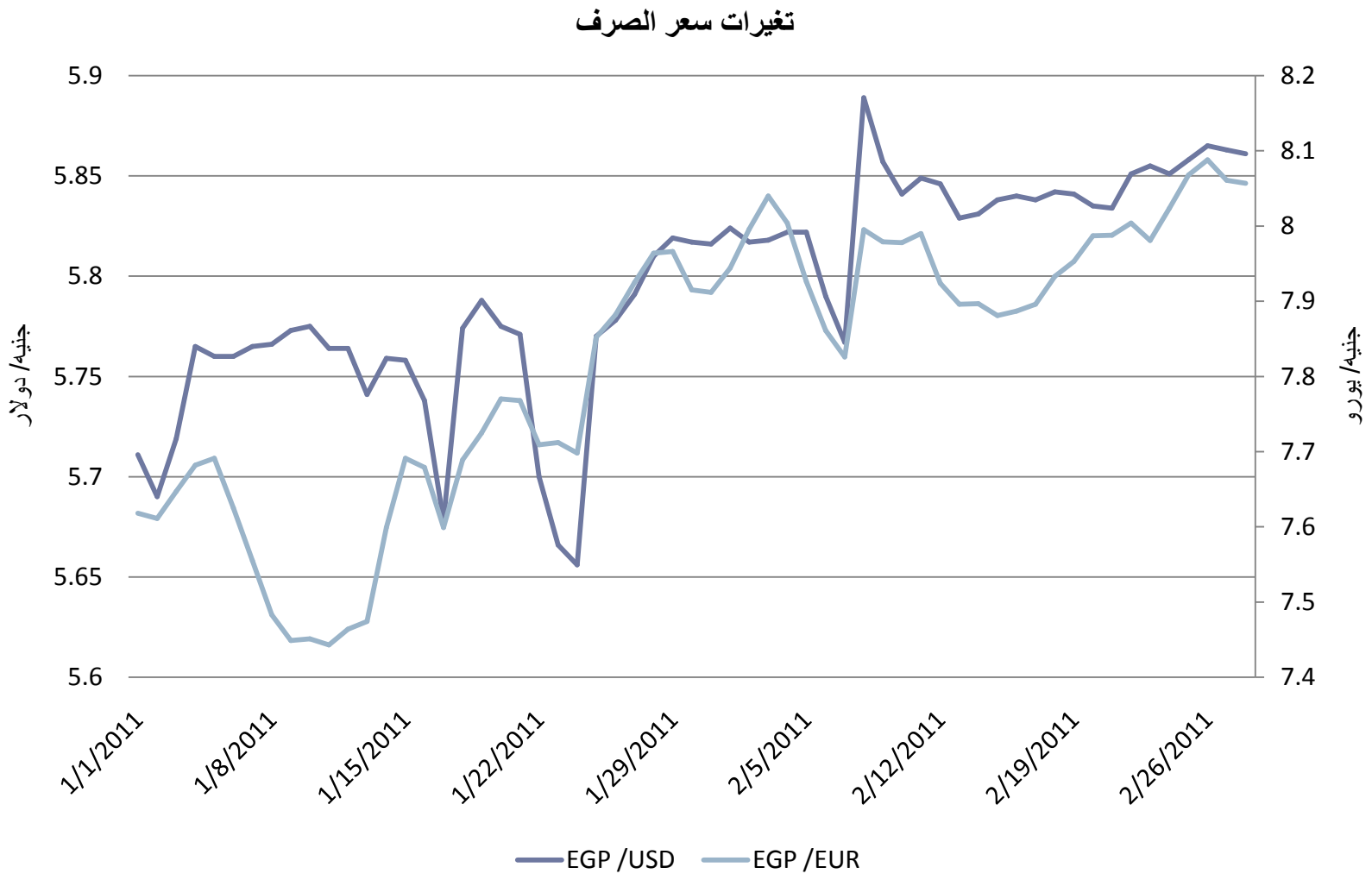

المصدر: Oanda .

استجابة السياسة النقدية

- أكد البنك المركزي المصري على أنه يضمن كافة الودائع في النظام المصرفي.
- حدد البنك المركزي المصري الحد الأقصى للسحب النقدي اليومي بخمسين ألف جنيه لتجنب الذعر الذي من شأنه التأثير على السيولة في النظام المصرفي.
- كما تدخل البنك ليحول دون انخفاض أكبر في سعر الصرف المحلي، بضخ 1.3 مليار دولار أمريكي.

مصادر الضغوط التضخمية

- من المتوقع عودة التضخم إلى الارتفاع مرة أخرى خلال عام 2010/2011.
- من المتوقع أن يؤدي انخفاض الجنيه أمام الدولار إلى زيادة تكلفة الواردات.
- من المتوقع أن يؤدي تعافي الاقتصاد العالمي إلى رفع أسعار الغذاء العالمية.
- الاضطرابات السياسية المستمرة في البلدان المنتجة للبترول رفعت أسعار البترول.
- ارتفاع أسعار الغذاء والوقود سوف يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وتفاقم العجز المالي.

استراتيجية اقتصادية مستقبلية

- أكدت الثورة على أهمية ربط التحرير الاقتصادي بالإصلاح السياسي.
- منذ بداية التسعينيات كانت مصر تسعى بخطى سريعة نحو التكامل مع الاقتصاد العالمي.
- ولكن غياب إطار العمل التنظيمي والافتقار إلى مؤسسات سليمة قد أديا إلى زيادة الفساد وحالا دون وصول التأثير الصافي للمكاسب الاقتصادية إلى القاعدة العريضة من الشعب.
- سوف تعتمد الآفاق الاقتصادية لمصر خلال عامي 2010/2011 و2011/2012 على سرعة تنفيذ أجندة الإصلاح بغية تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

الأهداف الأساسية

- أهم الأولويات هي التخفيف من حدة الفقر وتحسين المستويات المعيشية.
- يجب أن تركز الأجندة الاقتصادية على تحقيق نمو يتسم بالاستدامة والعدالة.
- إن مواجهة المخاوف الاجتماعية تتطلب اتخاذ إجراءات لمعالجة ارتفاع معدلات البطالة ومستوى الفقر وتدهور نوعية خدمات الصحة والتعليم، بالإضافة إلى توزيع الثروة والمكاسب بصورة أكثر عدلا.

الأولويات المالية

- ضبط الأوضاع المالية العامة مهم لتحقيق الأهداف الاقتصادية لمصر.
- تواجه جهود الإصلاح معوقات تتمثل في إهدار الموارد الحكومية بصورة كبيرة مما يعكس عدم توجيه الدعم لمستحقيه بشكل جيد ويؤدي إلى ارتفاع العجز المالي وزيادة نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي.
- لا بد من خفض العجز بصورة تدريجية بغية خفض نسبة الدين إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

التحديات المالية

- ثمة حاجة لإنفاق إضافي خلال عام 2010/2011 (وربما عام 2011/2012 أيضا).
  - أقرت الحكومة زيادة قدرها 15% على المرتبات والمعاشات بدءا من إبريل 2011.
  - تم إصدار قرار بتثبيت كل من تم تعيينهم بعقود مؤقتة في الحكومة.
  - من المتوقع أن يفوق حجم الدعم ما تم رصده له في الموازنة العامة مسبقا نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية.
  - في عام 2009/2010 تم تقدير دعم المواد البترولية وحدها بنحو 66.5 مليار جنيه مقابل 67.7 مليار و87.8 مليار في عامي 2010/2011 و2011/2012.

في ظل التوقعات بارتفاع أسعار الغذاء والوقود العالمية قد يرتفع حجم الدعم مرة أخرى مثل عام 2007/2008 بما يتجاوز 9% من الناتج المحلي الإجمالي

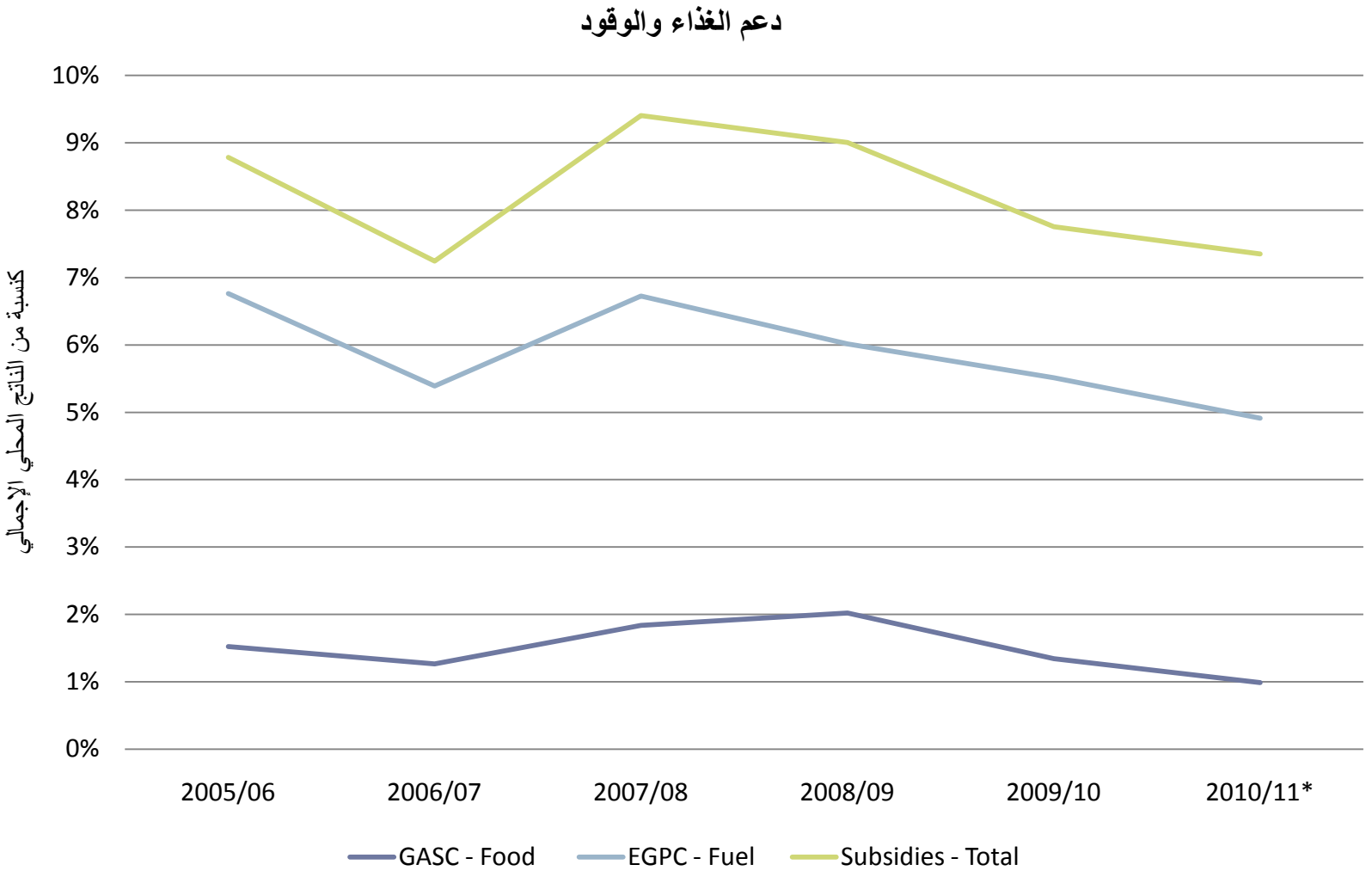

المصدر: وزارة المالية.

*البيانات من واقع الموازنة بعد مصادقة مجلس الشعب عليها.

الإصلاحات المالية

- من المرجح ألا يتم تطبيق الخطط الحكومية السابقة التي كانت تهدف إلى إلغاء الدعم.
- قد يتم تقويض الإيرادات الضريبية (والتي تمثل أكثر من 60% من الإيرادات الحكومية) نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام 2010/2011.
- تتطلب الاستدامة المالية خططا لضبط أوضاع المالية العامة في الأجل القريب لخفض العجز المالي والمخاوف بشأن ارتفاع الدين العام.

تعبئة إيرادات إضافية من الأمور المهمة لضبط أوضاع المالية العامة في ظل انخفاض نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي

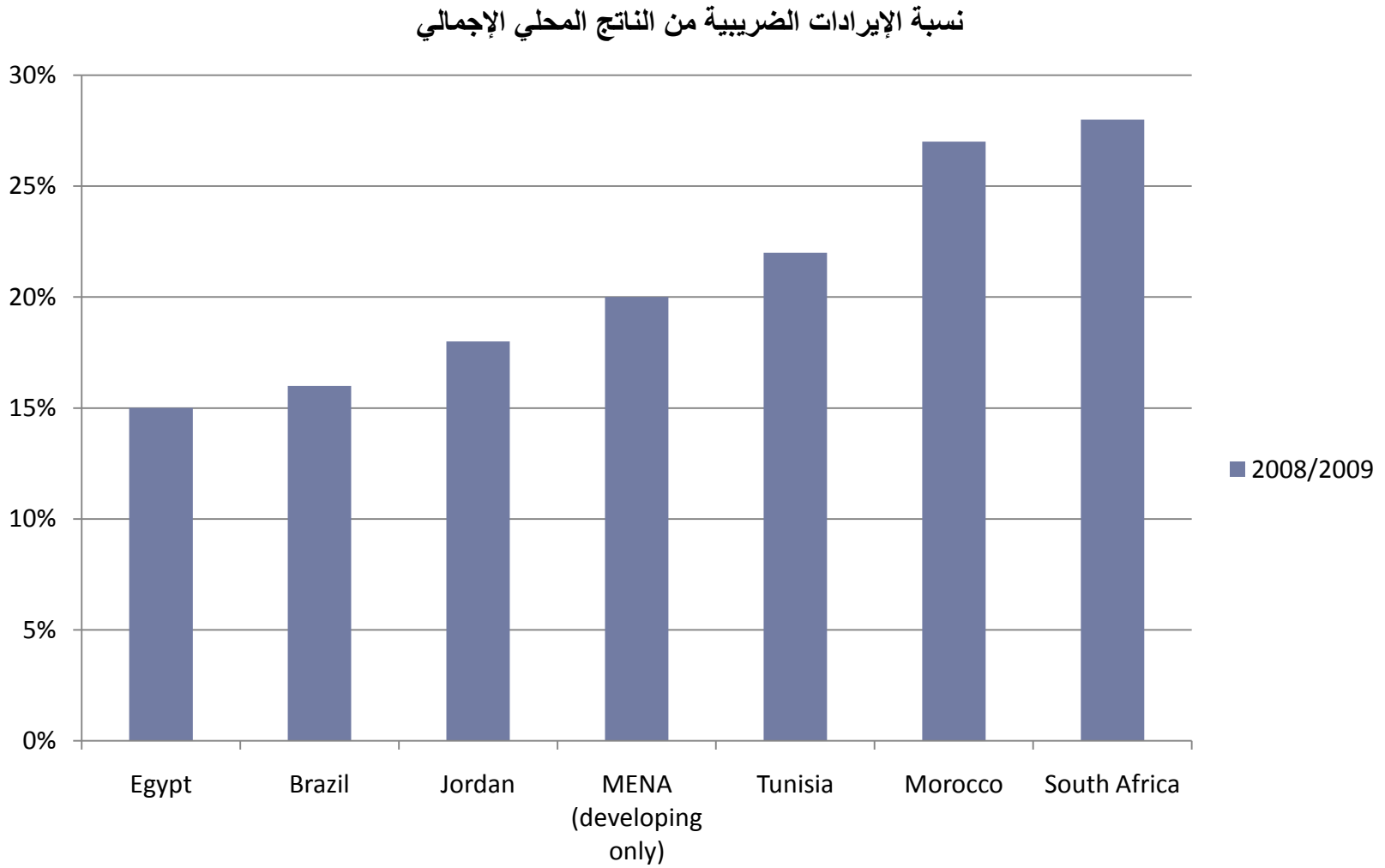

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

تحديات السياسة النقدية

- رغم ارتفاع مؤشر التضخم الأساسي خلال النصف الأول من عام 2010/2011، قرر البنك المركزي المصري الإبقاء على أسعار الفائدة الأساسية كما هي بدون تغيير للودائع لمدة ليلة واحدة(8.25%)، وللإقراض لمدة ليلة واحدة(9.75%).
- من المتوقع أن تشهد الفترة المتبقية من عام 2010/2011 زيادة الضغوط التضخمية نتيجة الاضطرابات السياسية وانخفاض قيمة الجنيه المصري بالإضافة إلى تقلب الأسعار العالمية.

أولويات السياسة النقدية

- يجب تركيز الأولويات على استهداف التضخم لزيادة القدرة التنافسية واحتواء التضخم المتوقع.
- يجب إدارة سياسة سعر الصرف وفقا للأساسيات الاقتصادية للمحافظة على النمو الاقتصادي والحد من تكلفة الواردات وتخفيف مخاطر صدمات العرض على الاقتصاد.
- يجب أن تهدف اللوائح إلى القضاء على التشوهات التي يعاني منها التوزيع مع فرض الرقابة.
- يجب تحديد الأولويات لتوجيه الائتمان للقطاع الخاص وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وطرح حوافز ضريبية لشركات الأعمال المرتبطة بأجندة التشغيل.

الأجندة الهيكلية

- يجب أن تستمر جهود تحسين أداء القطاع العام وخاصة المشروعات المملوكة للدولة.
- من المهم المضي قدما في خطة تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخفض الضغوط على الموازنة العامة وإشراك القطاع الخاص في البنية التحتية وبناء القدرات.
- الإستراتيجية الشاملة يجب أن تقوم بتقييم المشروعات المملوكة للدولة ووضع خطة لإصلاح أو خصخصة المشروعات المتعثرة مع ضمان الشفافية وفرض تطبيق القانون لتجنب حدوث المشكلات السابقة، واستدامة القدرة الإنتاجية للشركات التي تمت خصخصتها لحماية حقوق العمال.

الختام

- ساهم عدم المساواة الاجتماعية وعدم كفاية التنمية البشرية في مصر بالإضافة إلى تأخر الإصلاح السياسي في حدوث مخاطر في الاتجاه النزولي.
- رغم تحقيق إنجازات كبرى من حيث التحرير الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلا أن جهود الإصلاح واجهت تحدي الركود السياسي والفساد مما حرم الشرائح الفقيرة في المجتمع المصري من جني ثمار النمو.

رؤية مستقبلية

- يجب أن تتضمن الأولويات الاجتماعية في الأجل القريب ترشيد الإنفاق الحكومي بما في ذلك إصلاح نظام الدعم بحيث يتم توجيهه للمستحقين بصورة أفضل ومن ثم القضاء على الهدر في الإنفاق وتحقيق العدالة بصورة أفضل.
- وبالتوازي مع ذلك، يجب أن تتضمن الأولويات إصلاح النظام الضريبي لتعبئة إيرادات إضافية وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب والامتثال.

الأولويات في المدى المتوسط

- خلق مزيد من فرص العمل لدعم النشاط الإنتاجي بغية مساعدة محدودي الدخل على عدم الاعتماد بصفة مستمرة على الدعم.
- زيادة الحوافز لخلق فرص العمل وتوجيه مزيد من الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- معالجة الاختناقات بغية سد الفجوة بين العرض والطلب وزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، بالإضافة إلى العمل على المواءمة بين المؤهلات والوظائف المتاحة.

الإصلاحات السياسية والمؤسسية

- تطبيق اللوائح والقوانين التي من شأنها إضفاء مزيد من المرونة على سوق العمل وبالتالي تحفيز خلق فرص عمل في القطاع الرسمي داخل القطاع الخاص.
- من شأن جهود الإصلاح السياسية الحالية التأثير إيجابيا على كفاءة المؤسسات، وتطبيق الحوكمة الرشيدة والشفافية وتطبيق القانون ومكافحة البيروقراطية والفساد.
- من شأن الإصلاح السياسي زيادة ثقة المستثمرين وتأمين تحقيق نمو يتسم بالاستدامة والعدل من أجل تحقيق الرفاهة للعدد المتزايد من السكان في مصر.

المركز المصري للدراسات الإقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies